

تقرير مجلس الإدارة السنوي للبنك التجاري الدولي (مصر) المُرفق بالقوائم المالية
(مُعد وفقاً لأحكام المادة 40 من قواعد القيد)

البيانات الأساسية:

اسم الشركة		البنك التجاري الدولي - مصر	
غرض الشركة		بنك تجاري له الحق في ممارسة كافة الأعمال المصرفية والمالية داخل جمهورية مصر العربية وخارجها.	
المدة المحددة للشركة	100 سنة تبدأ من 1986/5/8	تاريخ القيد بالبورصة	1995/2/2
القانون الخاضع له الشركة	قانون الاستثمار رقم 43 لسنة 1974 المعدل بالقانون رقم 230 لسنة 1989 والمعدل بالقانون رقم 8 لسنة 1997 ضمانات وحوافز الاستثمار	القيمة الاسمية للسهم	10
آخر رأس مال مُرخص به	20 مليار جنيه مصري	آخر رأس مال مُصدر	14,585,408,000 جنيه مصري
آخر رأس مال مدفوع	14,585,408,000 جنيه مصري	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	رقم الترخيص 69826 تاريخ الترخيص 1986/5/8

إدارة علاقات المستثمرين:

اسم مسئول الاتصال	شريف خليل - رئيس قطاع التسويق والاتصالات وعلاقات المستثمرين ياسمين حميدة - مدير علاقات المستثمرين نيللي الزيني - مسؤول علاقات المستثمرين		
عنوان المركز الرئيسي	برج النيل الإداري-23/21 شارع شارل ديغول-الجيزة صندوق بريد 2430 القاهرة		
ارقام التليفونات	37472543 / 37471349 / 37472159	رقم الفاكس	3632 3570
الموقع الإلكتروني	www.cibeg.com		
البريد الإلكتروني	Sherif.khalil@cibeg.com Nelly.Elzeneiny@cibeg.com	Yasmine.hemeda@cibeg.com	



مراقبي الحسابات:

اسم مراقب الحسابات	محمد أحمد فؤاد - PWC
تاريخ التعيين	4/3/2018
رقم القيد بالهيئة	235
تاريخ قيده بالهيئة	2007/02/01

اسم مراقب الحسابات	كامل مجدي صالح - Deloitte
تاريخ التعيين	2016/02/10
رقم القيد بالهيئة	69
تاريخ قيده بالهيئة	4/11/2004

هيكل المساهمين ونسبة ملكية اعضاء مجلس الادارة:

الاسم	عدد الأسهم	نسبتها	الموقف وفقاً للبيان في تاريخ القوائم المالية
*United States Fire Insurance Company	1,5013,931	1.29%	
*Zenith Insurance Company	7,307,201	0.63%	
*Northbridge General Insurance Corporation	6,820,053	0.59%	
*Newline Corporate Name Limited	6,089,333	0.52%	
*TIG Insurance Barbados Limited	5,424,365	0.47%	
*Riverstone Insurance UK Limited	5,358,613	0.46%	
*TIG Insurance Company	5,358,612	0.46%	
*Wentworth Insurance Company LTD	5,347,919	0.46%	
*Allied World Assurance Company LTD	5,120,026	0.44%	
*Odyssey Reinsurance Company	4,632,806	0.40%	
*FAIRFAX US INC	3,147,700	0.27%	
*Zenith Insurance Company of Canada	2,435,733	0.21%	
HWIC Equity Strategies Fund	2,192,160	0.19%	
*Federated Insurance Company of Canada	1,948,586	0.17%	
*Newline Insurance Company Limited	487,146	0.04%	
إجمالي	76,684,184	6.60%	

يذكر أن هذه الشركات مملوكة بالكامل لشركة (فيرفاكس) القابضة للخدمات المالية حيث تمتلك إجمالاً 76,684,184 سهماً بنسبة 6.6%



مجلس الادارة:

النسبة (%)	عدد الاسهم في تاريخ القوائم المالية	ملكية اعضاء مجلس الادارة في اسهم الشركة
0.000034%	404	السيد الأستاذ/ أمين هشام عز العرب
0.01139%	133,018	السيد الأستاذ/ حسين ماجد أباطة
-	-	السيد الأستاذ/ جاويد أحمد ميرزا
-	-	السيد الدكتور/ شريف حسين كامل
-	-	السيد الأستاذ/ ياسر زكى هاشم
-	-	السيد الأستاذ/ مارك وليم ريتشاردز
6.6%	مُمثلاً عن الشركات الملوكة بالكامل لشركة (فيرفاكس) القابضة للخدمات المالية تمتلك إجمالي 76,684,184	السيد الأستاذ/ بيجان خوسروشاهي
-	-	الأستاذة الدكتورة/ أماني أبو زيد
-	-	السيدة الأستاذة/ ماجدة حبيب
6.61%	76,817,606	اجمالي ملكية اعضاء مجلس الادارة

النسبة %	عدد الاسهم وفقا لآخر بيان افصاحي سابق	اسهم الخزينة لدي الشركة وفقا لتاريخ الشراء
		لا يوجد



آخر تشكيل لمجلس الإدارة:

الاسم	الوظيفة	جهة التمثيل (إن وجدت)	الصفة*
السيد الأستاذ/ أمين هشام عز العرب	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	-	تنفيذي
السيد الأستاذ/ حسين ماجد أباطة	المسئول التنفيذي الرئيسي وعضو مجلس الإدارة	-	تنفيذي
السيد الأستاذ/ جاويد أحمد ميرزا	عضو مجلس إدارة	-	غير تنفيذي-مستقل
السيد الدكتور/ شريف حسين كامل	عضو مجلس إدارة	-	غير تنفيذي-مستقل
السيد الأستاذ/ ياسر زكي هاشم	عضو مجلس إدارة	-	غير تنفيذي
السيد الأستاذ/ مارك وليم ريتشاردز	عضو مجلس إدارة	-	غير تنفيذي-مستقل
السيد الأستاذ/ بيجان خوسروشاهي	عضو مجلس إدارة	الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة (فيرفاكس) القابضة للخدمات المالية	غير تنفيذي
الأستاذة الدكتورة/ أماني أبو زيد	عضو مجلس إدارة	-	غير تنفيذي-مستقل
السيدة الأستاذة/ ماجدة حبيب	عضو مجلس إدارة	-	غير تنفيذي-مستقل

التغييرات في مجلس إدارة البنك خلال عام 2018:

لا يوجد.

اجتماعات مجلس الإدارة:

اجتمع مجلس الإدارة 7 مرات خلال عام 2018.



الاسم	جهة التمثيل
السيد الأستاذ / جاويد ميرزا	لا يوجد
السيد الدكتور / شريف حسين كامل	لا يوجد
السيد الأستاذ / ياسر زكى هاشم	لا يوجد

بيان اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها:

تتمثل أهداف لجنة المراجعة في مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الرقابية، وعلى الأخص في التحقق من:

- سلامة ووضوح القوائم المالية للبنك.
 - التزام البنك بالتشريعات والقواعد الرقابية السارية.
 - كفاءة واستقلالية المراجعين الخارجيين.
 - أداء إدارة المراجعة الداخلية بالبنك وأداء المراجعين الخارجيين.
- أبرز مسؤوليات لجنة المراجعة:
- مناقشة ما تراه من موضوعات مع رئيس قطاع المراجعة الداخلية ورئيس مجموعة الالتزام بالبنك ومراقبي الحسابات والمسؤولين المختصين.
 - دراسة المراكز المالية الدورية قبل تقديمها الي مجلس الإدارة لاعتمادها.
 - التحقق من تطبيق المعالجات الحسابية السليمة خاصة للعمليات الهامة ذات الطابع المتشعب أو العمليات المعقدة أو تلك التي تحتاج الي تقدير فني متميز.
 - النظر في المعايير المهنية والمحاسبية والرقابية المستحدثة ودراسة مدى تأثيرها على القوائم المالية والتقرير عن ذلك كتابة.
 - اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابها ومراجعة واعتماد العقد المبرم معها والنظر في كفاءة مراجعتها ومناقشة خطة المراجعة المقدمة منها والموافقة عليها وتقييم أدائها وكذلك النظر في الأمور المتعلقة بتغييرها أو استقالتهما أو انتهاء التعاقد مع أحدهما أو كليهما وبما لا يخالف أحكام القانون.
 - دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الواردة بتقاريرهما ويخطاب الإدارة "The Management Letter" فيما يختص بالحسابات الختامية والتقارير المرسله لإدارة البنك في نهاية العام، ثم توجيهها إلي مجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات للجنة.
 - دراسة مدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية بما في ذلك نظم الرقابة على مخرجات الحاسب الآلي.
 - مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة التنفيذية للالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي المصري والتحقق من اتخاذ إدارة البنك للإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها.
 - مراجعة خطط المراجعة الداخلية السنوية وإقرارها ودراسة التغييرات المطلوبة في هذه الخطط للتأكد من كفاءتها ومدى مناسبتها وكذلك متابعة تنفيذها عن طريق التقارير التي يقدمها مدير عام قطاع المراجعة الداخلية.
 - مراجعة التقارير المعدة من قبل رئيس مجموعة الالتزام بالبنك وخاصة ما يتعلق بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي المصري. وكذلك مراجعة واعتماد التقرير السنوي الذي يتعين على رئيس مجموعة الالتزام تقديمه لمجلس الإدارة، والتأكد من شموله على ما ينص عليه القانون وما تضمنته اللوائح من متطلبات.



أعمال اللجنة خلال العام:

عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة	5
هل تم عرض تقارير اللجنة على مجلس ادارة الشركة	نعم، وذلك من ضمن مهام اللجنة.
هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها	نعم
هل قام مجلس الادارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية	نعم

بيانات العاملين بالشركة:

متوسط عدد العاملين بالشركة خلال عام 2018	6,635
متوسط الدخل السنوي للعامل خلال عام 2018	209,000

نظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين بالشركة:

اجمالي الأسهم المتاحة وفقاً نظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين	بواقع 1% من رأس المال المصدر والمدفوع
اجمالي ما تم منحه من أسهم الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين خلال العام	5,031,540 سهم خلال عام 2018
عدد المستفيدين من نظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين	4,091
اجمالي ما تم منحه من أسهم الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين منذ تطبيق النظام	هذا الرقم يمثل ما تم منحه أو الإفراج عنه منذ بداية تأسيس البرنامج عام 2006 حتى عام 2018 أخذاً في الاعتبار الزيادة التي طرأت على رأس المال منذ هذا التاريخ. 80,491,633 سهم
أسماء وصفات كل من حصل على 5% أو أكثر من إجمالي الأسهم المتاحة (أو 1% من رأس مال الشركة) وفقاً للنظام	لا يوجد

المخالفات والاجراءات التي تتعلق بقانون سوق المال وقواعد القيد:

لا يوجد

بيان بتفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

لا يوجد

بيان بالتبرعات

بلغت التبرعات في عام 2018 إجمالي 50 مليون جنيه مصري لصندوق تحيا مصر، و 17 مليون جنيه مصري لمشروع السلام للإسكان

الاجتماعي.



طراً الكثير من التغيرات على المشهد الاقتصادي خلال عام 2018، العديد منها اتسق مع توقعات المحللين الاقتصاديين ومؤسسات التصنيف الائتماني العالمية. ويواجه عام شهد المشهد الاقتصادي ومناخ الأعمال تحسناً ملحوظاً مقارنة بالعام السابق. ويسرنا إلقاء الضوء على المتغيرات الاقتصادية وأهم الإنجازات التي حققها البنك خلال عام 2018 وأهداف البنك الاستراتيجية لعام 2019 والرؤية الاقتصادية المستقبلية.

نظرة عامة على المشهد الاقتصادي:

سجلت تدفقات النقد الأجنبي ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2018 مقارنة بالعام السابق مدعومة بعدة عوامل، من بينها ارتفاع تحويلات المصريين العاملين في الخارج إلى 26 مليار دولار أمريكي، بمعدل نمو سنوي بلغ 21%، وبدء تعافي قطاع السياحة حيث ارتفع عدد الزائرين بنسبة 48%، وزادت العائدات من قطاع السياحة بنسبة 124%. كما ارتفعت إيرادات قناة السويس بمعدل نمو سنوي سجل 15% بنهاية عام 2018، فضلاً عن تسارع وتيرة الإنتاج في حقل ظهر الذي منح مصر خطوة أخرى نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي. ومن المتوقع أن يتخفف استيراد المنتجات البترولية ما بين 32% إلى 48% في عام 2019 مقارنة بعام 2018 والتي بلغت 12.5 مليار دولار أمريكي.

تصدرت مصر قائمة الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا لعام 2018 وفقاً للتقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيث سجل 7.7 مليار دولار أمريكي خلال العام، وتركزت تلك الاستثمارات في قطاعات العقارات والأغذية والنفط والغاز وقطاع الطاقة المتجددة.

انعكس المردود الإيجابي لتلك التطورات في تراجع عجز الحساب الجاري للدولة من 14 مليار دولار أمريكي في عام 2017 إلى 6 مليار دولار أمريكي في عام 2018، بمعدل انخفاض سنوي 59%. وقد حققت الموازنة العامة للدولة لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات فائضاً أولياً بنسبة 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي يوليو 2017/ يونيو 2018. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي مسجلاً معدل نمو سنوي 5.2% للعام المالي المنتهي في يونيو 2018 على خلفية صعوده المتتالي. وعلى جانب آخر، واصل احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري الارتفاع شهرياً خلال عام 2018 مسجلاً أعلى مستويات له بنهاية نوفمبر حيث بلغ 44.5 مليار دولار مقابل 36.7 مليار دولار أمريكي عن نفس الفترة من العام السابق، قبل أن ينخفض بواقع 2 مليار دولار أمريكي ليسجل 42.55 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2018.

ومن جانبها، واصلت الحكومة المصرية جهودها لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بهدف ترسيخ استقرار المشهد الاقتصادي الكلي مع العمل على تقليل معوقات النمو على المدى البعيد. واشتملت تلك الإجراءات على خفض المزيد من الدعم على المنتجات البترولية والكهرباء، مما ساهم في تخفيض تكلفة نظام الدعم إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي 2017/2018 مقابل 6% للعام السابق. وخلال عام 2018 أيضاً، تلقت مصر شريحة تمويلية بقيمة ملياري دولار أمريكي ضمن اتفاقية قرض صندوق النقد الدولي البالغ مدتها ثلاث سنوات بقيمة إجمالية 12 مليار دولار أمريكي والتي تم توقيعها في نوفمبر 2016.



Head Office

المركز الرئيسي

وفي ضوء التقدم الذي أحرزته الحكومة، قامت وكالة (موديز) Moody's للتصنيف الائتماني برفع نظرتها المستقبلية للاقتصاد المصري من "مستقرة" إلى "إيجابية" مع تثبيت التصنيف الائتماني عند B3، كما قامت أيضاً مؤسسة (فيتش) Fitch بتثبيت التصنيف الائتماني طويل الأجل بالعملة الأجنبية عند B مع نظرة مستقبلية إيجابية.

وانعكس الأداء الاقتصادي على جذب أنظار المستثمرين الأجانب نحو أدوات الدين المحلية بالجنيه المصري، حيث سجلت التدفقات الأجنبية في أذون الخزانة أعلى مستوياتها في مارس 2018 لتصل إلى 23 مليار دولار أمريكي، غير أن الأزمة التي شهدتها الأسواق الناشئة والتي بدأت في أبريل 2018 أدت إلى تراجع استثمارات الأجانب في أذون الخزانة المصرية بحوالي 8 مليار دولار خلال الفترة بين أبريل وسبتمبر من نفس العام دون أن يسفر هذا التراجع عن انخفاض قيمة الجنيه المصري، واستحوذ سوق التعاملات بين البنوك على الشريحة الأكبر من تلك التدفقات الخارجية، مما يؤكد توافر السيولة النقدية من العملات الأجنبية لدى القطاع المصرفي المصري.

وفي سياق متصل، شهدت معدلات التضخم تحسناً واضحاً على مدار عام 2018 لتصل إلى أدنى مستوياتها في ديسمبر مسجلة 12% مقابل 15.7% في نوفمبر من نفس العام، كما سجلت انخفاضاً كبيراً مقارنة بـ 21.9% في ديسمبر من عام 2017، وهو ما أثمر عن تحسن القوة الشرائية بشكل ملحوظ لدى المستهلكين. وشهد عام 2018 أيضاً زيادة القروض الممنوحة للشركات لتمويل رأس المال العامل والالتزامات الحالية وقصيرة الأجل بهدف تلبية الطلب المتزايد من جانب العملاء. وبخلاف ذلك، فقد آثرت العديد من الشركات تأجيل خطط التوسعات الرأسمالية نظراً لارتفاع معدلات الفائدة خلال عام 2018 بالرغم من قيام البنك المركزي المصري بخفض معدلات الفائدة بإجمالي 200 نقطة أساس خلال فبراير ومارس، إلا أن رفع معدلات الفائدة بإجمالي 700 نقطة أساس منذ قرار تحرير سعر الصرف عام 2016 أسفر عن تباطؤ حركة الاقتراض نظراً لارتفاع تكلفة التمويل طويل الأجل.

ومن ناحية أخرى، ظل القطاع المصرفي المصري العمود الفقري للاقتصاد المصري والداعم الرئيسي لتنشيطه خلال عام 2018. وحقق القطاع تحسناً مطرداً في جودة الأصول، حيث تراجعت نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض إلى 4.4% في سبتمبر 2018 مقابل 4.9% من نفس الفترة في عام 2017. كما وصلت إجمالي المخصصات إلى مستويات مطمئنة تكفي لتغطية القروض المتعثرة بنسبة 98% بنهاية سبتمبر 2018. وتتمتع البنوك العاملة في مصر بقاعدة رأسمالية قوية، مسجلة معدل كفاية لرأس المال نحو 16% بنهاية سبتمبر 2018 متجاوزة بذلك متطلبات البنك المركزي عند 11.9%.

علاوة على ذلك، أوقف البنك المركزي العمل بآلية تحويل أرباح المستثمرين الأجانب في ديسمبر 2018، وهو ما يعكس تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد المصري، وبصفة خاصة احتياطي النقد الأجنبي وارتفاع مستويات السيولة بالعملة الأجنبية بالقطاع المصرفي، حيث شمل ذلك القرار الاستثمارات الجديدة في أذون وسندات الخزانة، والأسهم المدرجة بالبورصة المصرية.

وافق مجلس الوزراء في نوفمبر 2018 على تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل لفصل إيرادات عائدات أذون وسندات الخزانة العامة في وعاء مستقل عن باقي الإيرادات الأخرى للبنوك والشركات. ومن جانبها عقدت وزارة المالية عدة اجتماعات مع اتحاد بنوك مصر لمناقشة مشروع القانون والطرق المقترحة لاحتساب الضريبة الجديدة، غير أن الصيغة النهائية لم يتم الإعلان عنها حتى الآن.



Head Office

المركز الرئيسي

وعلى صعيد آخر، أُلقت أزمة الأسواق الناشئة بظلالها على أداء البورصة المصرية خلال عام 2018، حيث تراجع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية EGX30 بنسبة 13.2% ليُسجل 13,035 نقطة بنهاية ديسمبر، وأدى ذلك تأجيل برنامج الحكومة لطرح 23 شركة تابعة للقطاع العام بالبورصة المصرية لحين تحسُن الأوضاع. يُذكر أن عام 2018 قد شهد إدراج أربع شركات بحصيلة إجماليها 5.2 مليار جنيه وبنمو سنوي قدره 25% مقارنة بعام 2017.

ومع استمرار تعافي المشهد الاقتصادي المصري وقدرته على تجاوز مُختلف التحديات، لا تَدخر الإدارة العليا وجميع العاملين بالبنك جهدًا للاستفادة من الفرص المُتنامية عن ذلك التحسُن خلال الفترة المقبلة.

استراتيجية البنك

نجح البنك التجاري الدولي في مواكبة التغيرات المُستمرة التي طرأت على القطاع المصرفي وذلك بفضل تطبيق استراتيجية مرنة مكنته من تعظيم القيمة المُضافة لجميع الأطراف ذات الصلة. ويتبنى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية رؤية ورسالة البنك في وضع مصلحة العملاء في المُقدمة عند اتخاذ أية قرارات. ولا يدخر البنك جهدًا في سبيل تطوير قُدرات ومهارات فريق العمل وتزويدهم بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في قطاع الخدمات المصرفية، ليتمكن البنك من مواصلة تحقيق مُعدلات النمو المُستهدفة بفضل جهد والتزام العاملين على كافة المُستويات.

وانطلاقًا من ذلك، نجح البنك في ترسيخ ريادته بالقطاع المصرفي خلال عام 2018 بفضل تبني وتطبيق استراتيجية ثلاثية تتبلور محاورها الرئيسية في التالي:

أولاً: الإدارة الفعالة للميزانية:

نجح البنك في الحفاظ على ربحيته بالرغم من ارتفاع مُعدل الفائدة وتأثير ذلك على أنشطة الإقراض طويل الأجل، وذلك من خلال مواصلة إعادة هيكلة الميزانية خلال عام 2018.

واستمر البنك في تنفيذ استراتيجية نمو محفظة الودائع بهدف الإدارة الجيدة لعناصر الميزانية وإعادة هيكلتها بطريقة فعالة خلال عام 2018، حيث استحوذ البنك على 9% من إجمالي الودائع الجديدة بالقطاع المصرفي حتى أكتوبر 2018 (وفقًا لأحدث بيانات البنك المركزي المصري)، وهو ما انعكس في نمو محفظة الحسابات الجارية وحسابات التوفير لتمثل 56% من إجمالي ودائع العملاء بنهاية 2018.

وحرصًا على تعزيز جودة الأصول، واصل البنك خلال عام 2018 تطبيق أكفأ نظم واستراتيجيات إدارة المخاطر مع تبني سياسة مُتحفظة لتكوين المُخصصات من أجل مواجهة واحتواء أية تغيرات مُحتملة. قام البنك بتكوين مخصصات بقيمة 3.1 مليار جنيه مصري خلال عام 2018 ليصل رصيد مُخصصات خسائر القروض إلى 13 مليار جنيه مصري، ويشمل ذلك مُخصصات قدرها 1.82 مليار جنيه مصري تم تحويلها إلى بند صافي الدخل من العائد من بند العوائد المُجنبة. وبلغت نسبة القروض المُتعثرة لإجمالي القروض 4.06% مع تحقيق مُعدل تغطية إجماليية بنسبة 269%.

سجل معيار كفاية رأس المال مستويات مُرتفعة عند 19.09% بنهاية عام 2018 (بعد توزيعات الأرباح المُقترحة في حساب توزيع الأرباح) متجاوزًا بذلك الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال، وهو ما يكفي لاستيعاب أية زيادة في متطلبات كفاية رأس المال خلال عام 2019، وكذلك مواجهة أية مُتغيرات غير متوقعة قد تطرأ على المشهد الاقتصادي.



Head Office

المركز الرئيسي

ونجح البنك للعام الخامس على التوالي في تحقيق عائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) متجاوز الـ 30%، مُسجلاً 33.1% بنهاية عام 2018 (بعد توزيعات الأرباح المُقترحة في حساب توزيع الأرباح)، وبفضل الإدارة الفعالة لترشيد المصروفات، سجل مُعدل التكلفة إلى الدخل (cost-to-income) 20.3% لعام 2018 وهو أقل المعدلات بين بنوك القطاع الخاص.

ثانياً: الاستثمار في البنية التكنولوجية:

استمرت الإدارة في تطوير البنية التكنولوجية للبنك خلال عام 2018 والتركيز على تحديث نُظم المعلومات والارتقاء بكفاءة وسعة تخزين البيانات، فضلاً عن إضافة المزيد من المنصات الرقمية التي تلعب دوراً محورياً في الصيرفة الإلكترونية.

بدأ البنك في جني ثمار استثماره في المبادرة الابتكارية التي أطلقها عام 2015 وهي إدارة ومعالجة البيانات الضخمة لأول مرة في القطاع المصرفي المصري، والتي ساهمت في تطوير المنصات الرقمية واستحداث الحلول المالية الابتكارية والارتقاء بمعايير وجودة الخدمات المُقدّمة للعملاء، مستعيناً بفريق عمل يضم خبراء مُتخصصين في تحليل البيانات.

وقد نجح فريق التحليل وإدارة البيانات في تزويد مُختلف إدارات البنك بدراسات تحليلية للبيانات بأشكال جديدة من المُعالجة لتعزيز عملية صنع القرار، بالإضافة إلى جهوده المُستمرة في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتطوير الحلول اللازمة لترشيد التكاليف وتقليل الوقت اللازم لتحليل ومعالجة البيانات، مع استحداث وتطوير المنتجات الجديدة وفقاً لاحتياجات العملاء.

وقد عكف فريق التحليل وإدارة البيانات على تفعيل مجموعة من المبادرات خلال 2018، من بينها:

- **تكنولوجيا DLT (Distributed Ledger Technology):** يأتي البنك التجاري الدولي في طليعة البنوك المصرية التي تبنت هذه التكنولوجيا الحديثة، فقد انضم البنك لمبادرة اعراف عميلك "KYC" في عام 2017، والتي تقوم على تقنية Blockchain من خلال منصة Corda التابعة لمجموعة R3 العالمية. وخلال عام 2018، ركز فريق العمل على اختبار مجموعة من الحلول والاستخدامات المُتنوعة بهدف تحويلها إلى مشروعات قابلة للتطبيق، فضلاً عن تأسيس شبكة Blockchain محلية للبنوك والشركات المُتخصصة في تقديم مُختلف الخدمات المالية بالسوق المصري.
- **استحداث شرائح العملاء Segmentation:** قام البنك بتحديث وتطوير آلية تحليل بيانات العملاء من أجل التعمق في تحليل سلوكيات واحتياجات العميل، وبالتالي تطوير وابتكار المنتجات والخدمات الملائمة لمُختلف شرائح العملاء.
- **برنامج التمويل الرقمي Digital Lending Program:** استحدث فريق التحليل وإدارة البيانات برنامجاً لمُساعدة البنك على الوصول وتحديد الجدارة الائتمانية لشريحة ضخمة من الراغبين في الحصول على تمويل من غير المُتعاملين مع القطاع المصرفي، مثل "كباتن شركة كريم" المُتخصصة في مجال النقل التشاركي على سبيل المثال، وذلك في إطار التزام البنك بالمُساهمة الفعالة في تحقيق الشمول المالي في مصر، إذ يتطلع البنك إلى تكرار هذه التجربة الناجحة في المستقبل.
- **نظام الكشف عن الممارسات غير الطبيعية Anomaly-detection model:** بالتعاون مع إدارة الالتزام، تم تطوير نظام الكشف عن الممارسات غير الطبيعية للحد من المخاطر وعمليات الاحتيال، وذلك عبر تحديد ورصد ومكافحة أية ممارسات احتيالية.



- نظام الإنذار المبكر (Early warning system (EWS): بالتعاون مع قطاع الخدمات المصرفية المُقدّمة لتيسير أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة، تم تطوير مجموعة من العمليات بهدف الكشف المبكر عن المخاطر التي تواجه عملاء الشركات، ويمثل دور تلك العمليات في دعم البنك على إدارة محفظة القروض من خلال منهج استباقي للحد من مخاطر التمويل بدون ضمانات.
- منصة CIB Navigator: صمم الفريق أداة ابتكارية تُتيح لموظفي البنك التعامل على التقارير والبوابات الرقمية التابعة للبنك بهدف تسريع عملية اتخاذ القرار. وسوف يساهم دمج تلك الأداة بجميع عمليات الإدارات المُختلفة في تسهيل قدرة مسئولو علاقات العملاء على تحويل العملاء إلى استخدام منصات الخدمة الرقمية. وقد نجح البنك في ترشيد التكاليف بأكثر من 200 مليون جنيه خلال عام 2018 بفضل تحويل مجموعة كبيرة من المعاملات من القنوات التقليدية إلى القنوات الرقمية.

ساهم التقدّم التكنولوجي في إحداث تحول جذري في قطاع الخدمات المصرفية عالمياً، فلم يُعد إتمام المُعاملات البنكية مقتصرًا على الفروع فقط، بل امتد ليشمل الآن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهواتف الذكية. وعلى هذه الخلفية، فقد قام البنك التجاري الدولي خلال السنوات الماضية بإطلاق العديد من المنصات المصرفية الرقمية لِيُتيح لعملائه مُختلف خدمات الصيرفة الإلكترونية بطريقة أسرع وبتكلفة أقل.

قام البنك بتبني خطة مُتكاملة للتوسع في تقديم الخدمات الرقمية، حيث شهد عام 2018 تحديث العديد من المنصات الرقمية سعياً لتعزيز الكفاءة التشغيلية. وقد تضمن ذلك تطوير وتنمية شبكة ماكينات الصراف الآلي، وخدمة الإنترنت البنكية، وخدمات مركز الاتصالات. كما ينفرد البنك في السوق المصري بتقديم خدمة تُتيح لعملائه سداد الفواتير الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة على تسوية مديونية كروت الائتمان وغيرها من الحلول المصرفية الحصرية من خلال الخدمة الهاتفية البنكية (IVR)، فضلاً عن امتلاك البنك لأكبر شبكة ماكينات صراف آلي في القطاع الخاص. وقد بدأ البنك في جني ثمار الجهود المبذولة في مُبادرات التحول الرقمي، حيث جاء تطبيق المحفظة الذكية الخاص بالبنك في طليعة المحافظ الإلكترونية الأكثر نشاطاً في مصر بنسبة 18%، كما سجل معدل استخدام العملاء للأنشطة المصرفية عبر الإنترنت رقماً قياسياً بلغ 61.4%.

ويؤمن البنك التجاري الدولي بأن تحقيق الشمول المالي لا يقتصر على تقديم الخدمات المصرفية لمُختلف شرائح وفئات المجتمع فحسب، بل يجب أن يساهم أيضاً في تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد بوجه عام، مع المُساهمة الفعالة في دفع عجلة نمو الاقتصاد المصري وتحقيق التنمية المُستدامة، وهو ما يتماشى مع جهود البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي بجميع أنحاء الجمهورية. وقام البنك بتأسيس شركة C Ventures في عام 2018 كأول شركة استثمار رأس مال مخاطر في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية في مصر، وذلك في إطار التزام البنك بدعم وتطوير قطاع الخدمات المالية وتوفير أحدث الحلول المالية المُبتكرة للعملاء. تُركز الشركة على تمويل الشركات الناشئة المُتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والجيل الجديد من منصات الخدمات المالية، وتتوقع إدارة البنك نجاحاً كبيراً لشركة C Ventures كأحدث إضافة لباقة المنتجات والخدمات الابتكارية التي يقدمها البنك، مُستفيدة من علاقتها الفريدة مع أحدث المنصات التكنولوجية العالمية وقطاع الشركات الناشئة.



وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي في مصر، قام البنك بتكثيف أنشطته التي تعمل على تلبية احتياجات الشركات الناشئة العاملة بمجال تكنولوجيا الخدمات المالية، فضلاً عن عقد شراكات استراتيجية سعياً لزيادة الوعي بالفرص الفريدة التي يطرحها ذلك القطاع الجديد، وتشجيع رواد الأعمال في هذا المجال. ويهدف البنك إلى تقديم الدعم للشركات الناشئة المتخصصة في تكنولوجيا الخدمات المالية بدايةً من مرحلة التأسيس وحتى إطلاق المنتجات والخدمات. وقد قام البنك حتى الآن برعاية 46 رائد أعمال وشركة ناشئة في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية من مختلف القطاعات، من بينها 30 شركة بدأت ممارسة نشاطها بالفعل في السوق المصري بعد أن أتاحت لهم فرصة المشاركة بالبرنامج التلفزيوني لرواد الأعمال "هنا الشباب" مع منح التمويل المبدئي للفائزين.

كما شهد عام 2018 تركيز البنك على خدمات الوكالة المصرفية وهي وسيلة تهدف إلى توسيع نطاق وصول الخدمات المصرفية لمختلف شرائح وفئات المجتمع، والتحكم في التكاليف المرتبطة بتوفير تلك الخدمات للعملاء. وعليه، قام البنك بالاستثمار في شركة (فوري بلس) Fawry Plus كأول وكيل مصرفي في مصر، وذلك بالشراكة مع بنك مصر، وفوري، والشركة العالمية للاستشارات ونظم المعلومات ACIS، وتبلغ حصة البنك 23.5%.

وتقديرًا لتلك الجهود، حصل البنك على جائزة "التميز في الشمول المالي" لعام 2018 خلال حفل توزيع جوائز التميز في تكنولوجيا الخدمات المالية 2018 FinX التي نظمتها شركة (فينتك جالكسي) Fintech Galaxy بالتعاون مع مجلة رواد الأعمال (انتربرينور الشرق الأوسط) Entrepreneur Middle East، وذلك تقديرًا لالتزام البنك بطرح المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة ودعمه المتواصل لرواد الأعمال، فضلاً عن تطوير الخدمات المصرفية والمصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المختلفة لكل عميل والمُتاحة لمختلف شرائح العملاء.

ثالثاً: تنمية المهارات والطاقات البشرية

يعتز البنك بمكانته الرائدة في القطاع المصرفي المصري ويلتزم بتعزيز هويته "كوجهة العمل المفضلة"، حيث يعكف على الاستثمار في الطاقات البشرية وتزويد الموظفين بالإمكانيات اللازمة لتحقيق تطلعاتهم الوظيفية. وتضع الإدارة نصب أعينها أهمية تنمية مهارات وخبرات العاملين منذ التحاقهم بالبنك مباشرة بعد التعيين، انطلاقاً من إيمانها الراسخ بأن التدريب والتطوير والعمل على رفع مستوى الرضاء لدى العاملين هو المحرك الرئيسي لاستكمال مسيرة إنجازات البنك.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، شارك البنك في 33 فعالية ومعرض للتوظيف انعقدت في عدد من الجامعات والأماكن الأخرى خلال عام 2018، فضلاً عن قيام عدة فرق للتوظيف بزيارة تسع محافظات على مستوى الجمهورية لضمان الوصول إلى أكفأ الكوادر. وقد نجح البنك في تعزيز مستويات التفاعل بين فريق العمل مع تنمية مستويات الرضاء وتحسين آليات وقنوات التواصل بين الإدارة والموظفين، حيث عقدت إدارة البنك 10 اجتماعات مع رؤساء الإدارات المختلفة، وعقدت إدارة الموارد البشرية 66 جلسة توعية للمديرين والتي تناولت عدداً من الموضوعات المختلفة من بينها خطط التدرج الوظيفي، وهو ما انعكس على زيادة الأعداد المشاركة في الاستقصاء الرابع لفاعلية الموظفين (Employee Effectiveness Survey) لتبلغ 92% في عام 2018 مقابل 88% في عام 2016، ونمو في مُعدل التفاعل بين الموظفين إلى 63% غي عام 2018 مقابل 59% في عام 2016.



وخلال عام 2018، تم تنظيم وعقد أكثر من 840 دورة تدريبية متنوعة لكافة الجوانب الفنية وكذلك لثقل المهارات الشخصية وذلك بمشاركة 5,357 موظف بما يمثل حوالي 79% من العاملين بالبنك. وقام البنك بتعيين 587 موظف خلال عام 2018 (59 بديل استقالات و528 تنقلات داخلية) في مختلف إدارات البنك.

وحاز التخطيط الخاص بملف التعاقد الوظيفي على اهتمام كبير من جانب إدارة البنك، وذلك بهدف الحفاظ على الهيكل المؤسسي الفريد الذي يتمتع به البنك والمكانة الرائدة التي ينفرد بها، إذ يساهم التخطيط الجيد في التغلب على التحديات التي تواجه البنك. ومن جانبها تقوم الإدارة التنفيذية بتحديد وتقييم وتطوير الكوادر بما يضمن احتفاظ البنك بأكفأ الموظفين القادرين على تحمل المسؤولية في المستقبل. وفي هذا الصدد، قامت الإدارة باختيار 42 موظف من أبرز العناصر المؤهوبة للمشاركة في برامج التطوير الفني والإداري في إطار خطة التعاقد الوظيفي التي تم اعتمادها عام 2016، حيث حصل 72% من المشاركين على مهام ومسؤوليات أكبر بنهاية عام 2018.

الأداء المالي خلال عام 2018

نجح البنك في مواصلة أدائه المالي المتميز، حيث سجل صافي الأرباح المجمعة 9.58 مليار جنيه مصري بزيادة قدرها 27% مقارنةً بالعام المالي 2017، وسجل صافي أرباح البنك زيادة قدرها 27% مقارنةً بنفس الفترة مُحققًا 9.56 مليار جنيه مصري. وسجلت إيرادات البنك 20.4 مليار جنيه مصري بزيادة قدرها 34% عن العام السابق. وسجل صافي الدخل من العائد نموًا قدره 45% مقارنةً بالعام المالي 2017 ليُسجل 18.1 مليار جنيه مصري.

وقد تبنى البنك معالجة محاسبية خلال عام 2018 وفقًا لتوجيهات البنك المركزي المصري فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للعوائد المدرجة تحت تصنيف "قروض تحت الرقابة" ولا ينطبق عليها تصنيف "ديون غير منتظمة" وإدراجها في قائمة الدخل بدلًا من عوائد مُجنبة بالمركز المالي اتباعًا للسياسة المتحفظة للبنك. وعليه، قام البنك بالاعتراف بتلك العوائد في قائمة الدخل، مع تكوين مخصصات بنفس القيمة بما لا يؤثر على صافي أرباح البنك. أما فيما يخص العوائد المُجنبة الخاصة بالديون غير المنتظمة، فقد تم الاعتراف بها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية. وتم تطبيق تلك المعالجة اعتبارًا من الربع الثاني، حيث تم تحويل 761 مليون جنيه مصري في الربع الثاني من عام 2018، و1.06 مليار جنيه مصري في الربع الثالث من نفس العام من حساب العوائد المُجنبة إلى حساب الدخل من العائد في قائمة الدخل. جدير بالذكر أن كافة المبالغ التي كان يتم الاعتراف بها في بند العوائد المُجنبة داخل قائمة المركز المالي قد تم الاعتراف بها في قائمة الدخل أو في سجلات هامشية خارج القوائم المالية على النحو السابق ذكره، وأنه لم تُعد هناك مبالغ قائمة بحاجة لتلك المعالجة المحاسبية.

وفي حال استبعاد أثر المعالجة المحاسبية الموضحة أعلاه والتي تضمنت إضافة مبلغ 1.82 مليار جنيه مصري إلى حساب الدخل من العائد، فإن إيرادات البنك المستقلة للعام المالي 2018 حققت نموًا قدره 22% مع نمو صافي الدخل من العائد بنسبة 31%. وسجل "صافي الدخل بخلاف العائد" 2.2 مليار جنيه مصري للعام المالي 2018، و"صافي الأرباح من العمولات والرسوم" 2.4 مليار جنيه مصري.

وتؤكد كافة المؤشرات المالية قوة المركز المالي للبنك بالرغم من التحديات التي شهدتها عام 2018، حيث نجح البنك في الحفاظ على كفاءته وسجلت نسبة الكفاءة للدخل المجموع 20.3% مقابل 20.8% في عام 2017. وبلغ العائد على متوسط



حقوق الملكية (ROAE) 33.1% بالقوائم المالية المجمعة لعام 2018 (بعد توزيعات الأرباح المقترحة في حساب توزيع الأرباح) مقارنة بـ 32.5% خلال العام السابق. وسجل العائد على متوسط الأصول (ROAA) بالقوائم المالية المجمعة 3.03% بنهاية عام 2018 مقارنة بـ 2.69% لعام 2017. وسجل هامش صافي العائد (NIM) أعلى ارتفاعاً له على الإطلاق بنسبة 6.43% (أو 5.81% بعد استبعاد أثر المبلغ المضاف إلى حساب الدخل من العائد والمتعلق بالمعالجة المحاسبية الموضحة سابقاً) مقارنة بـ 4.97% العام الماضي.

سجلت محافظة القروض إجمالي قدره 120 مليار جنيه مصري بنهاية عام 2018 بنسبة نمو سنوي بلغت 17% (ما يعادل 17 مليار جنيه مصري). وتأتي هذه الزيادة أخذاً في الاعتبار أهداف البنك الاستراتيجية في الحفاظ على جودة الأصول وتعزيز الربحية. بلغت حصة البنك من إجمالي القروض على المستوى القومي 6.96% في شهر أكتوبر 2018.

وركز البنك على نمو حجم الودائع في عام 2018، محققاً زيادة قدرها 35 مليار جنيه مصري ليصبح إجمالي الودائع 285 مليار جنيه مصري بزيادة قدرها 14% مقارنة بعام 2017. وبلغت حصة البنك من إجمالي الودائع على المستوى القومي 7.68% في شهر أكتوبر 2018.

اختتم البنك العام المالي 2018 محافظاً على قوة مركزه المالي وقاعدته الرأسمالية، وهو ما انعكس على معيار كفاية رأس المال الذي سجل 19.09% (بعد توزيعات الأرباح المقترحة في حساب توزيع الأرباح) متجاوزاً الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي المصري، مما يُمكن البنك من مواجهة كافة الظروف والأوضاع الاقتصادية المتغيرة.

واصل البنك مسيرة التقدم في عام 2018 وهو ما انعكس في نمو صافي الأرباح وصافي الدخل من الأرباح والعمولات وحجم الميزانية. وعلى الصعيد التنافسي، عزز البنك مركزه الريادي في القطاع المصرفي المصري مُحققاً معدلات نمو قوية على مستوى الربحية وحجم الميزانية. ويوجه عام، نجحت إدارة البنك في تحقيق معدلات للربحية جاءت في مجملها في حدود أرقام الموازنة المُعمدة للعام المالي 2018.

التوزيع المقترح لصافي الأرباح

تقدم مجلس الإدارة بمقترح لتوزيع كويون نقدي بقيمة جنيه مصري واحد لكل سهم بعد الأخذ في الاعتبار توزيعات الأسهم اللاحقة على تاريخ إعداد الميزانية والتي تم التأشير عليها بالسجل التجاري بتاريخ 28 يناير 2019.

وكذلك زيادة الاحتياطي القانوني بمبلغ 478 مليون جنيه مصري، وبذلك يبلغ رصيده 2,188 مليون جنيه مصري، فضلاً عن زيادة الاحتياطي العام بمبلغ 6,376 مليون جنيه مصري ليصل إلى 19,152 مليون جنيه مصري.

ويهدف هذا الاقتراح إلى تعزيز المركز المالي للبنك، وهو ما ينعكس في وصول معدل كفاية رأس المال إلى 19.09%. وتأتي المقترحات السابقة في ضوء حرص البنك على الاحتفاظ بقدر كافٍ من رأس المال لمقابلة أية متطلبات قانونية إضافية، والتخفيف من آثار أية مخاطر خارجية، وكذلك دعم خطط النمو المستقبلية للبنك.



أهم تطورات بنود الميزانية وقائمة الدخل

أولاً. الميزانية (مليار جنيه مصري).

أ. البنك التجاري الدولي (مستقتنة)

نسبة التغير %	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
16%	294.8	342.4	إجمالي الأصول
%1-	72.2	71.4	التزامات عرضية وارتباطات
%20	88.4	106.4	قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء
%39	83.0	115.7	استثمارات
%23-	54.5	42.0	أذون خزائنة وأوراق حكومية أخرى
%14	250.8	285.3	مستحقات للعملاء
%5	1.6	1.7	مخصصات أخرى
%20	28.4	34.1	إجمالي حقوق الملكية

ب. البنك التجاري الدولي (مجمعة)

نسبة التغير %	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
16%	294.8	342.4	إجمالي الأصول
%1-	72.2	71.4	التزامات عرضية وارتباطات
%20	88.4	106.4	قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء
%39	83.0	115.7	استثمارات
%23-	54.5	42.0	أذون خزائنة وأوراق حكومية أخرى
%14	250.7	285.3	مستحقات للعملاء
%5	1.6	1.7	مخصصات أخرى
%20	28.4	34.2	إجمالي حقوق الملكية



ثانياً. قائمة الدخل (مليون جنيه مصري)

(أ. البنك التجاري الدولي (مستقلة))

نسبة التغير %	1 يناير - 31 ديسمبر	1 يناير - 31 ديسمبر	
	2017	2018	
30%	28,671	37,404	عائد القروض والإيرادات المشابهة
19%	16,167	19,260	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
21%	1,998	2,411	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
27%	7,550	9,556	صافي أرباح الفترة بعد خصم الضرائب

(ب. البنك التجاري الدولي (مجمعة))

نسبة التغير %	1 يناير - 31 ديسمبر	1 يناير - 31 ديسمبر	
	2017	2018	
30%	28,671	37,404	عائد القروض والإيرادات المشابهة
19%	16,167	19,260	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
21%	1,998	2,411	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
32%	7,248	9,582	صافي الدخل من العمليات المستمرة
NM	291	0	صافي الدخل من العمليات غير المستمرة
27%	7,516	9,582	حقوق المساهمين



الأنشطة الرئيسية لعام 2018

القطاع المؤسسي

نجح القطاع المؤسسي في مواصلة أدائه المتميز مع تجاوز التحديات الاقتصادية التي طرأت على المشهد الاقتصادي، وتمكن من تحقيق الأهداف الموضوعية لعام 2018، وساهم القطاع بنسبة 78.4% من إجمالي نمو محفظة القروض للبنك في عام 2018.

واصلت إدارة الائتمان للشركات والمؤسسات تنمية محفظة القروض الخاصة بها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وسجلت نموًا سنويًا بلغ 16.4% ليستقر عند 95.6 مليار جنيه مصري بنهاية العام حيث شاركت في الخطط الطموحة التي تبنتها الحكومة لتطوير الاقتصاد من خلال تمويل العديد من المشروعات الكبرى في مجالات الطاقة، والتشييد والبناء، الأغذية والمشروبات، والمنسوجات والملابس الجاهزة، والاتصالات، بالإضافة إلى قطاعي النفط والغاز.

وساهمت إدارة السندات والقروض المشتركة في تعزيز مكانة البنك بين بنوك القطاع الخاص في مجال التمويل المشترك وتنسيق القروض، إذ حل البنك في المركز السابع على مستوى أفريقيا على قائمة (بلومبرج) Bloomberg للقروض المشتركة في الربع الأول من عام 2018. واحتل البنك المركز الثالث في مجال ترتيب وتسويق القروض في السوق المصرية بحصة بلغت 3.7% من الصفقات. كما تقدم مركز البنك بواقع 7 مراكز في قائمة البنوك المرتبة لقروض مقارنةً بعام 2017، متقدمًا إلى المركز 8 من الـ 15، حيث بلغت حصته السوقية من الصفقات 3.1%.

وعلى المستوى المحلي، كان للبنك النصيب الأكبر في ترتيب ديون القطاع العام خلال عام 2018، حيث رتب قروضًا مشتركة متوسطة الأجل بلغت 69.1 مليار جنيه مصري لشركات تعمل في القطاع العام وغيرها من المشروعات السيادية في قطاعي النفط والغاز، والطاقة. وعززت إدارة السندات والقروض المشتركة مكانة البنك كأكبر بنك في مصر من حيث عمليات التوريق والتي بلغ حجمها 4.4 مليار جنيه مصري من إجمالي 5 مليار جنيه مصري صفقات في السوق المصري ككل.

قطاع التجزئة المصرفية

أحرز قطاع التجزئة المصرفية تقدمًا ملحوظًا في تنفيذ استراتيجية التعمق في تحليل سلوكيات العملاء، وذلك بهدف ترسيخ علاقة البنك مع عملائه الحاليين واستهداف عدد أكبر من العملاء الجدد ونمو قاعدة عملائه. ولتحقيق ذلك، استعانت إدارة البنك بتطبيقات تحليل البيانات لتوفير خدمات ومنتجات مخصصة خصيصًا بما يتناسب مع احتياجات كل شريحة، وهو ما انعكس على زيادة نسبة رضا العملاء عن الخدمات المقدمة.

واستحدث قطاع التجزئة المصرفية في عام 2018 شريحة عملاء جديدة لمن تزيد ثروتهم عن 20 مليون جنيه مصري أطلق عليها اسم "Private"، وتم تصميم حزمة خاصة من المنتجات والخدمات لتلك الشريحة من العملاء.

وساهم قطاع التجزئة المصرفية في زيادة إجمالي محفظة الودائع للبنك بحوالي 18.3% لتصل إلى 165.2 مليار جنيه مصري خلال عام 2018، وذلك على الرغم من العائد التنافسي من قبل بنوك القطاع العام. وركز القطاع على بناء محفظة ودائع منخفضة التكلفة مُستهدفاً الحسابات الجارية وحسابات التوفير، ومُعتمداً في ذلك على علاقاته الراسخة بعملائه من الشركات والمؤسسات عن طريق خدمات صرف رواتب موظفيها. وسجلت محفظة القروض لقطاع التجزئة المصرفية نموًا سنويًا بلغ



Head Office

المركز الرئيسي

21.9% لتصل إلى 22.9 مليار جنيه مصري بنهاية 2018، وهو ما يمثل حوالي 21.6% من إجمالي نمو القروض للبنك خلال العام.

وحرص البنك على تحويل برنامج مكافآت العملاء إلى المنصة الرقمية من أجل تسهيل استبدال النقاط التي يحصل عليها كل عميل من خلال معاملاته المصرفية. وقد لاقى استبدال قسيمة الشراء الورقية بالقوائم الإلكترونية استحسانًا كبيرًا من قبل العملاء.

وفي إطار مساعي البنك لانتشار في شبكة فروعه والتي تمثل القناة الرئيسية لخدمة القاعدة العريضة من العملاء، قام البنك بافتتاح تسعة فروع جديدة خلال عام 2018 ليصل إجمالي الفروع إلى 203 فرعًا. ولدعم هذا الانتشار الجغرافي في جميع أنحاء الجمهورية، تم إضافة 98 ماكينة صراف آلي جديدة ليصل إجماليها 917 بنهاية 2018. كما وصل إجمالي عدد أجهزة نقاط البيع إلى 13,446 جهاز حتى ديسمبر 2018.

ونمت إيرادات قطاع الخدمات المصرفية المقدمة لتيسير أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير بلغت 16% لعام 2018، مسجلة 2,359 مليون جنيه مصري. وارتفع حجم الودائع ليسجل 47.5 مليار جنيه مصري بنمو سنوي قدره 21%، وهو ما يمثل 17% من إجمالي ودايع البنك. وقد شهدت قاعدة عملاء هذا القطاع نموًا بلغ حوالي 15% ليصل عدد عملاء القطاع إلى أكثر من 48,000 شركة.

وقام قطاع الخدمات المصرفية للأعمال خلال 2018 بالتعاون مع مؤسسة الاستثمار الأمريكية (OPIC) بعقد 12 ورشة في إطار برنامج تنمية قدرات المرأة في مجال الأعمال. ويهدف البرنامج إلى نشر الوعي المالي والمصرفي بين المشروعات الناشئة والشركات الصغيرة التي تُديرها المرأة من أجل دعم مبادرة الشمول في القطاع الرسمي، وتوفير التمويل اللازم لنشاطهم، بالإضافة إلى تعزيز مكانة البنك كأحد أكبر المؤسسات الرائدة في دعم مبادرات المساواة بين الجنسين في سوق العمل.

قطاعا العمليات وتكنولوجيا المعلومات

يحرص البنك التجاري الدولي على التحديث المستمر لأنظمة التكنولوجيا والتأكد من جاهزية منصاته بما يسهم في دعم خطط النمو الطموحة. وخلال عام 2018 تم تفعيل مشروعين كبيرين بهدف الارتقاء بتجربة العملاء وتحسين المنتجات التي يطرحها. وهما (The Core Banking Release) والتي تُتيح للبنك التحول إلى منصة R18، ومنح العملاء منصة رقمية جديدة، والآخر هو برنامج "إدارة علاقة العملاء"، والمعني بإدارة تفاعل البنك مع العملاء الحاليين والجُدد.

وواصلت إدارة تكنولوجيا المعلومات خلال 2018 العمل على تطوير البنية التكنولوجية وتعزيز مرونتها مع زيادة السعة التخزينية للبنك وتوظيفها على النحو الأمثل، بالإضافة إلى تطوير تطبيقات برمجية مُتكاملة. كما دعمت إدارة تكنولوجيا المعلومات أيضًا إدارة التحليلات والبيانات، حيث قامت بدمج أحدث الوسائل التكنولوجية في البنية الأساسية لمستودعات البيانات بهدف تعزيز عمليات تحليل البيانات.

وقد تطلبت استراتيجية التحول إلى الصيرفة الرقمية التي تبناها البنك استخدام بنية تكنولوجية تتميز بالمرونة لمواجهة التطورات السريعة التي تشهدها الأسواق، ولتسهم في تحقيق أهداف البنك الحالية والمستقبلية فيما يخص عمليات التحول الرقمي وتطبيقات الهاتف المحمول، وجاء عام 2018 ليُمكّن البنك من اتخاذ أولى خطواته نحو استخدام الشبكة الافتراضية،



وهي تكنولوجيا تُستخدم لإنشاء مركز بيانات شبكي سريع الاستجابة لتمكين البنك من امتلاك جيل جديد من البرامج التي يمكن إدارتها عبر أجهزة متعددة للحاسب الآلي، وتكون ملائمة للاستخدام عبر الشبكات الحديثة.

ويُعد قطاع العمليات أحد المحاور الرئيسية في مبادرات التحول الآلي وإعادة الهيكلة التي قام البنك بتنفيذها عام 2018 وفقاً للخطة الموضوعية بنهاية عام 2017. كما نفذ القطاع عدة إجراءات لتحسين آلية العمل ونقل بعض المهام المختلفة إلى مركز الاتصال وإعادة هيكلة العديد من العمليات. وساهمت تلك الإجراءات في تقليل الضغط على شبكة الفروع وخفض الوقت اللازم في توفير الخدمة. ويفضل تركيز البنك على نظام المعالجة الخاص بالإدخال الآلي المباشر straight-through processing (STP) والذي يُستخدم لتسريع إجراءات المعاملات، تمكن البنك من الوصول إلى نسبة STP بلغت 90% في قطاع التحويلات الإلكترونية.

كما تم تفعيل بطاقات الائتمان من خلال خدمة الرسائل النصية القصيرة للحد من حجم الاتصال الهاتفي، وتجديد قائمة الاتصال في الخدمة الصوتية الهاتفية بهدف تحقيق المزيد من المرونة والسرعة في إجراء وتنفيذ معاملات العملاء.

إدارة استمرارية الأعمال وأمن المعلومات

أصبح أمن المعلومات أحد الأهداف الرئيسية للقطاع المصرفي مع تزايد التعامل الإلكتروني وشبكة الانترنت. وفي هذا السياق، واصل البنك تطوير إمكاناته بما يتماشى مع التوجهات العالمية وأفضل الممارسات المُتبعة في هذا المجال من أجل تأمين وحماية عملائه.

ويلتزم البنك بمجموعة متكاملة من سياسات حوكمة أمن المعلومات التي تغطي كافة المحاور، وهي عبارة عن مبادئ استرشادية تستند لأطر العمل والمعايير الدولية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية. ويقوم البنك بمواجهة التهديدات والمخاطر المُربطة بأمن المعلومات من خلال مركز أمن العمليات (Security Operations Centre)، والذي يعمل بكامل طاقته في التنبؤ بالمخاطر ومواجهتها بفاعلية من خلال مراقبة وتحليل الحوادث. وفي عام 2018، أدخل المركز مفهوم إدراك التهديد المعلوماتي (Cyber Threat Intelligence) بهدف تعزيز قدرات البنك فيما يخص التنبؤ بالهجمات الإلكترونية وإرسال انذارات مبكرة للتحذير منها.

وعلى مدار السنوات الماضية، قام البنك بالاستثمار في البنية التكنولوجية لمواجهة المخاطر المُربطة بأمن المعلومات من خلال تبني الاستراتيجيات الضرورية لضمان الإدارة الفعالة لتلك المخاطر المُحتملة، حيث عمل البنك على تحسين وضع الأمن المعلوماتي العمل على الارتقاء بقدرات القائمين على مركز أمن المعلومات، وتوظيف أدوات أمنية تكنولوجية بمعايير عالمية للتصدي للتهديدات والمخاطر. كما أنشأ البنك نظام تحكم آمني داخلي للتأكد من التطبيق الملائم للسياسات الأمنية ورفع وعي الموظفين بشأن الأمن المعلوماتي وأهميته.

كثف البنك جهوده لتوسيع وتطوير نطاق الإشراف بالتوازي مع استمرارية الأعمال وإدارة الطوارئ، وتم إنشاء إدارة المرونة المؤسسية والتي تتسع لتشمل الرقابة على الشركات الخارجية من مقدمي الخدمات للبنك (third parties)، بالإضافة إلى المُتابعة الداخلية. كما تهدف أيضاً إلى تلافي أية انقطاعات مُحتملة في الخدمة من خلال توفير حماية استباقية ضد التهديدات لكل ما يتعلق بالبنك. كما تهدف أيضاً إلى تلافي أية انقطاعات مُحتملة في الخدمة من خلال توفير حماية استباقية ضد التهديدات لكل ما يتعلق بالبنك. كما تهدف أيضاً إلى تلافي أية انقطاعات مُحتملة في الخدمة من خلال توفير حماية استباقية ضد التهديدات لكل ما يتعلق بالبنك.



وشهد عام 2018 حصول البنك على شهادة الجودة ISO 22301-2012 لتبنيه نظام إدارة استمرارية الأعمال من قبل مجلس الاعتماد والتقييم الاحترافي Professional Evaluation and Certification Board- PECB وهي المؤسسة العالمية الرائدة في تقديم خدمات التدريب والمراجعة والتدقيق ومنح الشهادات المعتمدة بمعايير الجودة، وشركة EGYBYTE الرائدة في مجال إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعد شهادة الجودة ISO 22301 هي المعيار الدولي لإدارة استمرارية الأعمال، وتقوم المؤسسة بتقديم الإرشادات اللازمة للمنظمات المعتمدة وتمكنهم من تحديد وإدارة المخاطر القائمة والمحتملة التي قد تعرقل سير العمل.

وقد ساهم نظام إدارة استمرارية الأعمال ISO في تعزيز قدرة البنك للحد من مخاطر الحوادث غير المتوقعة، وتيسير العمل خلال الأزمات وفي حالات الطوارئ، والحد من الاضطرابات التشغيلية والاستمرار في توفير كافة خدمات البنك للعملاء مع الالتزام بتقديم أفضل تجربة بنكية للعملاء.

الرؤية المستقبلية لمناخ الأعمال لعام 2019

يُجدد البنك التجاري الدولي التزامه بتعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء ودعم خططهم الاستثمارية وأهدافهم المالية، وتعظيم العائد الاستثماري للمساهمين. ويهدف البنك إلى تنفيذ استراتيجيات النمو التي تُرقى لتوقعات كافة الأطراف ذات الصلة من خلال تبني نموذج أعمال يرتكز على المحافظة على جودة الأصول وتعظيم الربحية.

الجوائز التقديرية في عام 2018

استمر البنك التجاري الدولي في حصد العديد من الجوائز التقديرية المرموقة خلال عام 2018 من أبرز المؤسسات المالية الإقليمية والعالمية تقديرًا لمكانته ومجهوداته في مختلف من المجالات.

حصل البنك في سبتمبر على جائزة "أفضل بنك في الأسواق الناشئة على مستوى العالم" لعام 2018 من مؤسسة (جلوبال فاينانس)، وهي المرة الثانية التي يحصد فيها هذه الجائزة المرموقة بعد نيله جائزة "أفضل بنك في الأسواق الناشئة على مستوى العالم" لعام 2017 من مؤسسة (يورومني).

اختير البنك في يونيو كأول مؤسسة في الشرق الأوسط يتم إدراجها في مناهج معهد القيادة التابع لكلية لندن للأعمال London Business School، والتي تُعد من بين أفضل خمس كليات لإدارة الأعمال على مستوى العالم. ويُعتبر ضم البنك ضمن الدراسات الخاصة بنماذج الأعمال الناجحة تكميلاً لتبني البنك منهجاً فعالاً يعتمد على تحليل البيانات وخلق تجربة إيجابية للعملاء في ضوء قدرته على مواجهة الأزمات الاقتصادية.

وجاء البنك في المركز الـ 38 على قائمة (فوربس) الشرق الأوسط "الأقوى 100 شركة في الوطن العربي"، متصدراً الشركات المصرية المدرجة بالقائمة.

ويفخر البنك التجاري الدولي بهذه الجوائز، ويؤمن بأنها تُعد بمثابة شهادة تقدير من أبرز الكيانات الدولية على القدرة والكفاءة التي تتمتع بها المؤسسات المصرية في مواجهة الصعوبات التشغيلية.



وتشمل قائمة الجوائز العالمية الأخرى التي حصل البنك عليها خلال عام 2018 ما يلي:

أولاً: جوائز (جلوبال فاينانس):

- جائزة أفضل مؤفر للنقد الأجنبي في مصر
- جائزة أفضل مُمول تجاري في مصر
- جائزة أفضل إدارة نقد وخزينة في مصر
- جائزة أفضل بنك في مصر
- جائزة أفضل خدمة أمانة حفظ فرعية
- جائزة التميز في قطاع البنك الرقمي في مصر
- جائزة أفضل إدارة للنقد عبر الانترنت
- جائزة أفضل خدمات التمويل التجاري في مصر
- جائزة أفضل خدمات عبر الموقع الإلكتروني في مصر
- جائزة أفضل بنك في أمن المعلومات ومكافحة عمليات الاحتيال في مصر

ثانياً: جوائز (ذا بانكر أفريقيا):

- جائزة أفضل بنك مؤسسي في شمال أفريقيا
- جائزة أفضل بنك مؤسسي في مصر
- جائزة أفضل بنك قطاع خاص في مصر

ثالثاً: جوائز (ايميا فاينانس):

- جائزة أفضل خدمات صرف العملات الأجنبية في شمال أفريقيا
- جائزة أفضل خدمات المدفوعات بشمال أفريقيا
- جائزة أفضل بنك في مصر

رابعاً: جوائز (يوروبني):

- جائزة أفضل تحوّل بنكي في الشرق الأوسط
- جائزة أفضل بنك في مصر

بالإضافة إلى:

- جائزة أفضل بنك إقليمي في شمال أفريقيا من (أفريكان بانكر)
- جائزة التميز في الشمول المالي للعام 2018 من منصة FinX



الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة، وميثاق سلوكيات المهنة، والقيم الأساسية للبنك

يحرص البنك على تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة، ويتبنى مجموعة من المبادئ والقيم الأساسية التي تعكس مدى جودة وسلامة اطر الحوكمة بالبنك.

ويتولى إدارة البنك فريق متميز من المديرين التنفيذيين ذوي الكفاءة المهنية تحت إشراف مجلس إدارة يضم أعضاء من ذوي الخبرات الواسعة في عدة مجالات تتنوع بين التجارة والأعمال، والخدمات المصرفية، والقانون، والاستثمار. وعلى هذه الخلفية، يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء، من بينهم سبعة أعضاء غير تنفيذيين يمثل أحدهم حصة شركة (فيرفاكس)، ومن بين الأعضاء غير التنفيذيين خمسة أعضاء مُستقلين. ويضم المجلس عضوين تنفيذيين وهما رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، السيد/ هشام عز العرب، والمسؤول التنفيذي الرئيسي، السيد/ حسين أباطة. ولم يطرأ أي تغييرات على تشكيل مجلس الإدارة خلال عام 2018.

وتماشياً مع توجيهات البنك المركزي المصري في مجال الحوكمة بالإضافة إلى أفضل الممارسات المُتبعة عالمياً، تتمثل مسؤولية العضو المنتدب في التأكيد على تنفيذ الممارسات السليمة والفعالة للحوكمة من خلال تنظيم أعمال إدارات الرقابة المُستقلة، وهي إدارات المخاطر، والالتزام، والشئون القانونية، بالإضافة إلى التركيز على التوجه الاستراتيجي للبنك. ويتولى المسؤول التنفيذي الرئيسي مسؤولية إدارة البنك وعملياته اليومية.

ويتبع مجلس الإدارة مجموعة من اللجان المُتخصصة التي تدعم المجلس في قراراته وتوجيهاته وتساعده في الوفاء بمسؤولياته، وهي سبعة لجان من بينها خمسة لجان غير تنفيذية ولجنتين تنفيذيتين. وتقع مسؤولية إحاطة مجلس الإدارة بالقضايا الرئيسية التي أُثيرت في كل اللجنة على عاتق رئيس كل لجنة.

اللجان غير التنفيذية:

- لجنة المراجعة.
- لجنة الحوكمة والترشيحات.
- لجنة المكافآت.
- لجنة المخاطر.
- لجنة العمليات وتكنولوجيا المعلومات.
- لجنة الاستدامة المؤسسية

اللجان التنفيذية:

- لجنة الإدارة التنفيذية.
- اللجنة العليا للائتمان والاستثمار.

كما يدعم مجلس الإدارة مجموعة من المراجعين الداخليين والخارجيين بالإضافة إلى إدارات الرقابة المُستقلة السالف ذكرها، حيث يقوم المجلس بالاستعانة بتلك الإدارات للتأكد من التزام البنك بأفضل المعايير الدولية للحوكمة. ويلعب فريق الإدارة



التففيذية دورا محورياً في تعزيز الإطار العام للحوكمة من خلال تنفيذ الاستراتيجية المُحددة من قِبَل مجلس الإدارة بكفاءة وشفافية عالية مع تطبيق مختلف سياسات البنك بالشكل الأمثل.

وتمثل مبادئ الحوكمة الركيزة الأساسية للإطار العام لسياسات الحوكمة المُتَّبعة في البنك، حيث تهدف إلى تعظيم القيمة المُضافة وحماية مصالح المساهمين والموظفين وكافة الأطراف ذات الصلة. كما تُحدد قواعد سلوك العمل المهنية الأخلاقيات التي يجب ان يلتزم بها كافة العاملين عبر تزويد الموظفين والإدارة العليا ومجلس الإدارة بإطار شامل ومرجعي فيما يخص حقوقهم ومسئوليات كل منهم.

كما تُركز قواعد الحوكمة على التأكد من تحقيق مبادئ العدالة والمساواة في إتاحة فرص. ومن جانب آخر، يتبنى البنك سياسة شاملة للكشف عن أية تضارب في المصالح، كما يهدف إلى التوعية بصور أية تضارب قائم أو مُتوقع بين مصالح البنك ومصالح العاملين به سواء الشخصية أو المهنية، عن طريق توفير إرشادات حول كيفية التعامل مع هذه القضايا.

ويدخل في نطاق الحوكمة سياسة واضحة للإبلاغ عن الاحتيال من أجل تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أية انتهاكات، أو مخالفات للقوانين، أو السياسات أو اللوائح الداخلية بالبنك مع ضمان حماية خصوصية جميع من يقومون بالإبلاغ. ويقوم البنك بالتعامل بكامل الجدية مع البلاغات التي يتلقاها من الموظفين أو الجهات الخارجية على حد سواء، بحيث يتم متابعة تلك البلاغات والتحقيق فيها من قِبَل الإدارة المختصة. وعلاوة على ذلك، يلتزم البنك بتطبيق سياسة حذرة لإدارة المخاطر، حيث تحدد تلك السياسة العلاقة بين البنك والعملاء ومسئولياته تجاههم.

ويحرص البنك على تعزيز إطار حوكمة فعال وقوي من أجل ضمان الإفصاح عن كافة المُستجدات المتعلقة بالبنك بشفافية وسرعة ودقة تامة، ويشمل ذلك الأخبار الخاصة بالبنك والتغير في هيكل ملكية المساهمين وكافة المُستجدات التشغيلية والمالية. كما يلعب إطار الحوكمة دوراً محورياً في التأكد من مُعاملة كافة المساهمين بشكل مُتكافئ مع حماية حقوقهم في التصويت. وقد قام البنك بإعداد مجموعة من السياسات والإجراءات التي تلائم طبيعة وحجم أعماله وتساهم بشكلٍ فعال في تحقيق أهداف الإطار العام للحوكمة، والتي تتمثل في الحفاظ على نجاح البنك ونمو أعماله والتأكد من الالتزام بجميع القوانين والسياسات الداخلية والخارجية مع العمل على تلافي مُختلف أنواع المخاطر المحتملة.

الالتزام بأفضل ممارسات الاستدامة

يواصل البنك التجاري الدولي مجهوداته في دمج ممارسات ومعايير الاستدامة بجميع المُنتجات والخدمات التي يُقدمها، حيث يعترّ البنك بالدور الفعال الذي لعبه في إعداد المبادئ المصرفية الخاصة بالمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع 27 مؤسسة مصرفية عالمية من خمس قارات مُختلفة وإجمالي أصول تتجاوز قيمتها 17 ترليون دولار أمريكي. وقد قامت 12 منظمة من منظمات المُجتمع المدني بدعم البنوك في تطوير تلك المبادئ المصرفية للتأكد من مراعاة الظروف السوقية والتشغيلية لمُختلف الأسواق التي تعمل بها هذه البنوك، وكذلك المراحل المُختلفة التي بلغها كل بنك على صعيد دمج معايير ومبادئ الاستدامة المصرفية. وتُعد مبادئ الاستدامة المصرفية أول مبادئ توجيهية من نوعها تُركز على القطاع المصرفي وتهدف إلى ضمان دمج ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة في استراتيجيات البنك وعملياته التشغيلية ومعاملاته المالية.



Head Office

المركز الرئيسي

وقد عمل البنك منذ سنواتٍ عدة على توفير رأس المال بصفة مُستدامة من أجل دعم عملاءه في تنمية أعمالهم والنهوض بالمجتمعات المحيطة بهم مع تحفيزهم على إحداث تغيير جذري فيما يتعلق بتبني الممارسات ذات المردود الإيجابي على البيئة. وتمثل المبادئ الستة المتفق عليها ضمن المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - الموائمة، والتأثير الإيجابي، والعملاء والأطراف ذات الصلة والحوكمة وتحديد الأهداف والشفافية والمساءلة - امتدادًا لتقافة الاستدامة المترسخة في البنك، والتي يُساهم الالتزام بها في تعزيز قدرة البنك على دعم وتسريع وتيرة تحقيق أهداف التغيير المنشود. كما يحرص البنك على تشجيع المؤسسات المصرفية الأخرى على تبني تلك المبادئ والمشاركة في التوقيع على اتفاقية المبادئ المصرفية للمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال عام 2019.

وفي إطار التزامه بأفضل ممارسات الاستدامة البيئية، قام البنك خلال عام 2018 بإطلاق برنامج جديد يشمل قرض الطاقة الشمسية لتمويل شراء وتركيب ألواح الطاقة الشمسية. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم جهود الحكومة لترشيد استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى مساعدة العملاء الراغبين في التحول لاستخدام مصادر الطاقة النظيفة والمُتجددة بأسعار ملائمة وخفض التكلفة إثر ارتفاع أسعار المعيشة.

وقد قام البنك خلال عام 2018 بتعزيز وتنمية أعماله في مجال الاستدامة من خلال استراتيجية تركز على ثلاثة محاور رئيسية، وهي:

أولاً: تقليص الأثر السلبي على البصمة البيئية

عكف البنك على تقليص الأثر السلبي على الناتج عن طريق استخدام الموارد الطبيعية، وذلك عبر الالتزام بأعلى معايير الاستدامة البيئية وتوظيف موارده في ترشيد استهلاك الطاقة والمياه مع خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وإدارة المخلفات.

- **كفاءة الإضاءة:** في إطار جهود البنك لدعم مبادرة تحسين كفاءة الإضاءة في مصر، قام البنك خلال عام 2017 ببدء استبدال أنظمة الإضاءة التقليدية بأنظمة الإضاءة الحديثة LED في جميع المقرات والفروع، حيث أثمرت تلك المبادرة عن خفض استهلاك الطاقة في البنك بحوالي 11 مليون كيلو وات بين عامي 2014 و2018 وفقاً للتقرير الصادر من وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة. وبحلول عام 2018، نجح البنك في خفض استهلاك الطاقة بنسبة 40% مع فترة استرداد رأس المال خلال 14 شهراً فقط. وقد حصل البنك على جائزة مرموقة من مشروع تحسين كفاءة الطاقة في ذات العام تقديراً لجهوده الرامية إلى تحسين كفاءة استهلاك الطاقة.

- **كفاءة استهلاك المياه:** قام البنك في عام 2018 بتركيب 1,600 وحدة من الصنابير الموفرة للمياه (وحدة خلط الهواء بالمياه) في مجموعة من الفروع، مما أثمر عن تقليص استهلاك المياه بنسبة 40% وتوفير 103 مليون لتر من مياه الشرب أو ما يعادل 518 ألف جنيه مصري. ويعتزم البنك تركيب تلك الوحدات بجميع الفروع والمقرات خلال الفترة المقبلة.

- **خفض استهلاك الورق:** يقوم البنك ببيع المُخلفات الورقية للشركات حديثة النشأة والتي تعمل في مجال تدوير المُخلفات، ويتم إيداع العائدات النقدية في حساب الاستدامة بالبنك ليمت استخدامها في المشروعات الصديقة للبيئة مثل زراعة أسطح المباني. وقدمت إيداع 184.3 ألف جنيه مصري في حساب الاستدامة خلال عام 2018.



- **المخلفات الإلكترونية:** قام البنك في نهاية عام 2017 بإطلاق برنامج لإدارة المخلفات الإلكترونية بهدف إعادة تدوير الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسب الشخصي وغيرها من الأجهزة المماثلة والتخلص منها بشكل آمن على البيئة. وقد بلغت عائدات بيع المخلفات الإلكترونية مليون جنيه مصري في نهاية عام 2018.
- **المبادرة الوطنية للحد من استهلاك الأكياس البلاستيكية:** يعمل البنك بالتعاون مع وزارة البيئة على دعم حملة وطنية تهدف إلى تشجيع استخدام الأكياس القابلة للتحلل مع التوعية بأضرار الأكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل وخطورتها على البيئة. وفي هذا الشأن، يلتزم البنك باستخدام الأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل بجميع فروع ومقراته.
- **تطبيق مشاركة السيارات على الهاتف المحمول:** قام البنك بالتعاون مع مجموعة من شباب رواد الأعمال المصريين بتطوير تطبيق الهاتف المحمول (Raye7) الذي يُتيح للموظفين مشاركة السيارات في الانتقال من وإلى فروع ومقرات البنك. ويقوم حالياً أكثر من ألف موظف باستخدام التطبيق، مما أثمر عن خفض البصمة الكربونية للبنك مع تشجيع شباب رواد الأعمال على استحداث الحلول الابتكارية المماثلة.
- **المباني الخضراء:** حصل البنك على شهادة الهرم الأخضر بالتعاون مع المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء، وذلك بعد حصول اثنين من فروع البنك على أعلى تصنيف للمباني الخضراء وفقاً لنظام تصنيف المباني الخضراء (GPRS). وتتوافق تلك الشهادة مع المعايير الدولية للريادة في الطاقة والتصميم البيئي، مما يدل على إنشاء المباني وتشغيلها بالاستغلال الأمثل للموارد.

ثانياً: جهود تعزيز الشمول المالي

- **إتاحة الخدمات المصرفية لذوي الاحتياجات الخاصة:** قام البنك بتزويد 26 فرع بمطلع للكراسي المُتحركة ومكاتب صراف مُخفضة الارتفاع وغيرها من التجهيزات المُعينة لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة. كما قام البنك بتركيب 95 ماكينة صراف آلي ناطقة في المواقع الرئيسية بالجمهورية من أجل إتاحة هذه الخدمة لضعاف البصر والمكفوفين، بالإضافة إلى إتاحة استخدام بطاقات الخصم المباشر في أجهزة نقاط البيع بعد أن اقتصر استخدامها على ماكينات الصراف الآلي فقط. وعلاوة على ذلك، تم تدريب 250 موظف ومُمثل خدمة عملاء على تقديم أفضل خدمة للعملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد تم استحداث دليل خاص بذوي الاحتياجات الخاصة من أجل تقييم مدى سهولة استخدام الخدمات في هذه الفروع وماكينات الصراف الآلي من أجل الوقوف على ماهية الخدمات التي يُمكن تحسينها.

ثالثاً: المتابعة والتقرير

- **تقرير الاستدامة:** قام البنك بدايةً من عام 2014 بتحديد مؤشرات الأداء الخاصة بدمج ممارسات الاستدامة والإفصاح عنها من خلال تقرير الاستدامة السنوي، والذي يهدف إلى متابعة أداء البنك وتواصله مع جميع الأطراف ذات الصلة. ويلتزم البنك بإعداد هذا التقرير وفقاً للمعايير المُحددة من قِبل هيئة المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، والتي تقوم بتوفير الإطار الشامل لإعداد تقرير الاستدامة.



- المبادرات المبنية على الأهداف العلمية: قامت مؤسسة SBTi بدعوة البنك للمشاركة في مجموعة العمل الخاصة بالقطاع المالي بهدف استحداث أسلوب تقييم جديد وتحديد ما إذا كان يتم موائمة أنشطة الاستثمار والإقراض مع معايير 2°C trajectory.
- مشروع الإفصاح عن الانبعاثات الكربونية (CDP): انضم البنك في مطلع عام 2018 إلى المبادرة التابعة لمشروع الإفصاح عن الانبعاثات الكربونية (CDP)، وهي مبادرة تُمكن الدول الشركات من قياس الأثر البيئي لأنشطتهم من أجل تحسينه.
- مؤشر (بلومبرج) للمساواة بين الجنسين (GEI): تم إدراج البنك التجاري الدولي على مؤشر (بلومبرج) للمساواة بين الجنسين (GEI) لعام 2019، وذلك استناداً لتقارير ونتائج البنك خلال عام 2018، أصبح بذلك أول مؤسسة عربية وأفريقية يتم إدراجها ضمن ها المؤشر الذي يضم 230 مؤسسة من جميع أنحاء العالم. ويعد ذلك المؤشر المصدر الاستثماري الوحيد في العالم الذي يحتوي على بيانات متكاملة حول أداء الشركات على صعيد المساواة بين الجنسين.
- مؤشر الاستدامة FTSE4Good: تم إدراج البنك في عام 2018 ضمن مؤشر الاستدامة FTSE4Good التابع لمؤسسة (فاينانشيال تايمز)، وهو العام السادس على التوالي الذي يتم إدراج البنك بالمؤشر.
- مؤشر البورصة المصرية للتنمية المستدامة: تصدر البنك التجاري الدولي مؤشر البورصة المصرية للتنمية المستدامة خلال عام 2018، ليحتل بذلك المركز الأول للعام الخامس على التوالي.

المسؤولية الاجتماعية

- يحرص البنك التجاري الدولي على دعم وتبني مبادرات المسؤولية الاجتماعية في إطار مشاركته الفعالة بالعديد من الأنشطة المجتمعية وخاصة في مجالات الثقافة والرياضة والأنشطة الفنية، والرعاية الاجتماعية.
- وخلال عام 2018 شارك البنك في الأنشطة والمبادرات الأتية:
- قام البنك برعاية دورة كرة القدم الخيرية في شهر رمضان الماضي، والتي أقيمت لدعم مستشفى أبو الريش للأطفال، حيث تم التبرع بجميع أموال البطولة للمستشفى.
 - شراء الأعمال الفنية المشاركة في معارض طلاب كلية الفنون الجميلة بجامعة الأقصر وأسبوط والمنيا والمنصورة.
 - قام البنك برعاية فاعليات "ليلة مع الفنون" للعام الثاني على التوالي بعنوان "لا شيء يخفي، كل شيء يتحول" الذي أقيم في قصر المنيل التاريخي، والذي ألقى الضوء على تراث مصر الثقافي الغني. بحضور أكثر من 500 ضيف، قام البنك بعرض واحدة من القطع الفنية ضمن مجموعته الفنية لأول مرة.
 - قام البنك برعاية ورشة عمل فنية افريقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال فاعليات الدورة السابعة Rencontre Internationale d'Art Contemporain (RIAC) event تحت إشراف Soma Art School.



- في إطار سعي البنك في الحفاظ على تراث مصر في مختلف المجالات ومن بينها الفن والسينما، قام البنك برعاية "الطبعة السينمائية" الخاصة بالمجلة الثقافية "راوي".
- قام البنك برعاية معرض "صنع في مصر" والذي ضم عرضًا لمجموعة من أفضل المصممين المصريين الناشئين في لندن.
- بدأت علاقة التعاون بين البنك ومدينة (كيدزانيا) الترفيهية عام 2013، ومنذ ذلك الحين، يُنظم البنك سنويًا العديد من الرحلات لأكثر من 150 طفلًا من أبناء المناطق الأكثر فقرًا وذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة إلى الذين يعانون من مشكلات صحية
- واصل البنك رعايته للاحتفالية السنوية التي قامت بتنظيمها الجمعية المصرية لتمتدني الإعاقة والتوحد، فضلًا عن رعاية "اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد" في مصر. كما قام البنك بإضاءة مقره في القرية الذكية وعدد من فروعها باللون الأزرق تضامنًا مع اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد.
- للعام الثالث على التوالي، حافظ البنك على دوره الفعال كممول ومساهم رئيسي لمبادرة (بيننا) المبنية على بروتكول تعاون بين البنك ووزارة التضامن الاجتماعي لتفعيل الدور التطوعي للشباب في المجتمع لدعم وتطوير ومراقبة جودة خدمات الرعاية المجتمعية، والتي نجحت في جذب الآلاف من المتطوعين في جميع أنحاء مصر للمساعدة في دور الأيتام، والمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة.
- واصل البنك نشاطه في تنوع أوجه التعاون مع "ساقية الصاوي الثقافية" وذلك من خلال رعايته للأحداث الثقافية التي تنظمها "ساقية الصاوي" وتتضمن عرض الأفلام الوثائقية والمسهرات الثقافية والحفلات والمعارض الفنية. كما أطلق البنك هذا العام مبادرة جديدة تستهدف الأطفال بالتعاون مع مؤسسة البنك التجاري الدولي وغيرها من المنظمات غير الحكومية لتقديم برامج ترفيهية وتعليمية في "ساقية الصاوي".
- قام البنك برعاية معرض علمي لتلاميذ المدارس في مختلف المراحل التعليمية لتعزيز عملية التفكير العلمي منذ سن مبكر وتشجيعهم على الاستكشاف العلمي. قدم التلاميذ المشاركين مشروعات متنوعة إلى لجنة من الحكام الذين قاموا بتقييم المشاريع.
- اشترك البنك في رعاية للموسم الثاني للمسابقة التابعة للبرنامج التليفزيوني "هنا الشباب" على قناة (CBC) والتي تدعم رواد الأعمال الشباب في المشاريع التكنولوجية والشركات الناشئة. وكان البنك الراعي الوحيد في القطاع المصرفي.
- واصل البنك التجاري الدولي دعمه للألعاب الرياضية ورعاية المواهب بهدف التأثير الإيجابي على المجتمع المصري. وتصدرت المبادرات المتعلقة بالسكواش قائمة جدول أعمال البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- جدد البنك دعمه للاتحاد المصري للاسكواش للعام السابع على التوالي، كما قام البنك أيضًا برعاية بعض البطولات الدولية للفريق القومي للسيدات والناشئين. وقد كان لهذا الدعم مردودًا إيجابيًا انعكس في الإنجازات التي حققتها على مدار العام، حيث فاز الفريق القومي للناشئين الأولاد ببطولة العالم للمرة السادسة والتي أقيمت في الهند. كما حازت على لقبها العالمي للفريق القومي للسيدات على لقبه كبطولة العالم للفريق والتي أقيمت في الصين.



- قام البنك بدعم ستة لاعبين مصريين من الشباب الموهوبين والذين يتصدرون التصنيفات العالمية في رياضة الاسكواش، والذي يعزز من قدرتهم على الحفاظ على ترتيبهم الدولي ومواصلة تمثيل مصر في المحافل الدولية، وهم:
 - اللاعب علي فرج - المُصنف رقم اثنين على قائمة الاتحاد الدولي لمحترفي الاسكواش -رجال
 - اللاعبة نور الطيب -المُصنفة رقم ثلاثة على قائمة الاتحاد الدولي لمحترفي الاسكواش -سيدات
 - اللاعب طارق مؤمن -المُصنف رقم أربعة على قائمة الاتحاد الدولي لمحترفي الاسكواش -رجال
 - اللاعب كريم عبد الجواد -المُصنف رقم خمسة على قائمة الاتحاد الدولي لمحترفي الاسكواش -رجال
 - اللاعب رامي عاشور -المُصنف رقم 24 على قائمة الاتحاد الدولي لمحترفي الاسكواش -رجال
 - اللاعبة هانيا الحمامي -المُصنفة رقم 17 على قائمة الاتحاد الدولي لمحترفي الاسكواش -سيدات
- قام البنك في عام 2018 بالإعلان عن شراكته مع مجموعة نوادي وادي دجلة لدعم ثلاثة رياضيين مصريين من الشباب في رياضة الاسكواش من أجل الارتقاء بمهاراتهم لتعزيز تصنيفاتهم العالمية، وهم:
 - اللاعب علي فرج -المُصنف رقم اثنين على قائمة الاتحاد الدولي لمحترفي الاسكواش -رجال
 - اللاعبة رنيم الوليلي -المُصنفة رقم واحد على قائمة الاتحاد الدولي لمحترفي الاسكواش -سيدات
 - اللاعبة نوران جوهر -المُصنفة رقم ثمانية على قائمة الاتحاد الدولي لمحترفي الاسكواش -سيدات
- واصل البنك للعام الثاني على التوالي إتاحة الفرصة للأطفال الأقل حظاً للتمتع بالأنشطة الرياضية من خلال مبادرة (الاسكواش للجميع) بمشاركة اللاعب المصري الشهير عمرو شبانة.

مؤسسة البنك التجاري الدولي

- تم إنشاء مؤسسة البنك التجاري الدولي في عام 2010، وهي مؤسسة غير هادفة للربح وتعمل تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي. وتهدف المؤسسة إلى تحسين مستوى خدمات الرعاية الصحية للأطفال الأكثر احتياجاً في مصر من خلال الدخول في شراكات مُثمرة مع أبرز مؤسسات الرعاية المُتخصصة في هذا المجال.
- وفيما يلي عرض لأبرز المُبادرات التي شاركت بها المؤسسة خلال عام 2018:
- المبادرات التي تمت الموافقة عليها خلال عام 2018:

- وافق مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي في شهر أبريل 2018 على التبرع بمبلغ 18.9 مليون جنيه مصري لتمويل شراء 33 شاشة حديثة وأربعة وحدات مركزية بوحدة العناية المركزة ووحدة العناية المركزة للعمليات الجراحية ووحدة زراعة النخاع بمستشفى سرطان الأطفال 57357. كما تم التبرع بمبلغ إضافي قيمته 3.5 مليون جنيه مصري لتغطية مصروفات رعاية المرضى بفروع المستشفى في القاهرة وطنطا.
- وافق مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي في شهر أبريل 2018 على تخصيص مبلغ تتجاوز قيمته 14 مليون جنيه مصري لتمويل مصروفات تجديد وتجهيز وحدة العناية المركزة للأطفال بمستشفى الجلاء التعليمي، وذلك بهدف خدمة المزيد من المرضى وتقليص وقت انتظارهم.



- وافق مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي في شهر أبريل 2018 على تخصيص مبلغ 10.8 مليون جنيه مصري لصالح مستشفى أبو الريش للأطفال بالمنيرة من أجل تمويل شراء جهاز الأشعة السينية (X-ray) لقسم الأشعة وجهازين لتنظير البطن والصدر بقسم جراحة الأطفال. وقد تم التبرع بمبلغ 3.3 مليون جنيه مصري في شهر يوليو 2018 لتغطية تكاليف المرحلة الأولى من المشروع.
- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي بتخصيص مبلغ 7.5 مليون جنيه مصري خلال شهر يوليو 2018 لتمويل شراء المعدات والمستلزمات الطبية لعيادة طب أسنان الأطفال بمستشفى القصر العيني، علماً بأن هذا المبلغ سيغطي أيضاً تكاليف إنشاء عيادة أخرى في مدينة الشيخ زايد من أجل تحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمرضى الأطفال وتقليل قوائم الانتظار الطويلة.
- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي خلال عام 2017 بالتبرع بمبلغ 640 ألف جنيه مصري لشراء قافلة طب أسنان متنقلة ومجهزة بالكامل لصالح كلية طب الفم والأسنان بجامعة القاهرة، وذلك تحت إدارة نادي روتاري الزمالك. وقد قامت المؤسسة خلال عام 2018 بالتبرع بمبلغ إضافي قيمته 120 ألف جنيه مصري لتغطية تكاليف تشغيل 12 قافلة لعلاج أطفال المدارس الحكومية في المناطق النائية بالقاهرة والجيزة مجاناً.
- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي بتخصيص مبلغ 7 مليون جنيه مصري لتغطية تكاليف إجراء 70 عملية قلب مفتوح للأطفال من خلال مؤسسة مجدي يعقوب. وقد تم التبرع بمبلغ 3.5 مليون جنيه مصري في شهر أكتوبر 2018 لتغطية تكاليف المرحلة الأولى من المشروع.
- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي في شهر فبراير 2018 بالتبرع بالشريحة الأخيرة البالغة قيمتها 859 ألف جنيه مصري لصالح مركز مؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب بأسوان، وذلك ضمن مبادرة التبرع بمبلغ 15 مليون جنيه مصري لتجهيز معملين أبحاث بالمركز على مدار ثلاث سنوات.
- وافق مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي في شهر أبريل 2018 على تخصيص مبلغ 6.64 مليون جنيه مصري لتمويل تجهيز قسم الطوارئ في الدور الأرضي بمستشفى الشاطبي للأطفال في الإسكندرية، حيث تم دفع مبلغ المساهمة بالكامل في أكتوبر 2018.
- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي في عام 2018 بالتبرع بمبلغ تجاوز 1.3 مليون جنيه مصري لتغطية تكاليف 39 عملية جراحية للأطفال الأشد احتياجاً من أصحاب أمراض القلب الخلقية، وذلك بمستشفى القصر العيني تحت إدارة نادي روتاري الجيزة متروبوليتان. وتأتي هذه التبرعات بعد قيام المؤسسة بالتبرع بمبلغ 1.75 مليون جنيه مصري في شهر مارس 2017 من أجل تغطية تكاليف إجراء 50 عملية قلب مفتوح. كما وافق مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي في شهر أكتوبر 2018 على تخصيص مبلغ إضافي بقيمة 3.7 مليون جنيه مصري لدعم المشروع في إجراء مجموعة أخرى من العمليات الجراحية.
- قام مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي في شهر أبريل 2018 بتخصيص مبلغ 3.1 مليون جنيه مصري لتمويل شراء المعدات والأجهزة الطبية لوحدتي العناية المركزة للأطفال والعناية المركزة لحديثي الولادة بمستشفى معهد ناصر.



- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي في شهر يوليو 2018 بالتبرع بمبلغ 3 مليون جنيه مصري لتغطية المصروفات السنوية اللازمة لتشغيل خمس وحدات لطب الأطفال بمستشفى جامعة عين شمس، وذلك تحت إدارة مؤسسة يحيى عرفة الخيرية للأطفال، وهي من أقدم شركاء مؤسسة البنك التجاري الدولي.
- تبرعت مؤسسة البنك التجاري الدولي بأكثر من مليون جنيه مصري على مدار عام 2018 لتغطية تكاليف إجراء 289 عملية جراحية ضمن المرحلتين الرابعة والخامسة من مشروع حق الأطفال في الإبصار، تحت إشراف وإدارة نادي روتاري قصر النيل.
- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي بالتبرع بمبلغ 1.67 مليون جنيه مصري لصالح بنك الكساء المصري لتوفير 50 ألف زي رياضي للأطفال في 19 محافظة مصرية.
- وافق مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي على مقترح للمساهمة بمبلغ 688 ألف جنيه مصري لتجهيز عُرف التدريب الحسي والحركي في المركز التخصصي لرعاية أطفال التوحد التابع للمؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع. ومن المقرر أن تنثمر هذه الخطوة عن تمكين المركز من خدمة حوالي 250 طفل شهرياً.
- نجحت مؤسسة البنك التجاري الدولي في الوفاء بالتزاماتها، حيث تبرعت في شهر أبريل 2017 بمبلغ 2 مليون جنيه مصري لتجديد المقر الرئيسي لمؤسسة (موف) MOVE الاجتماعية لرعاية الأطفال المصابين بالشلل الدماغي ودعمها في التوسع بعملياتها. كما قامت المؤسسة بتخصيص مبلغ 608,400 جنيه مصري لتغطية جزء من مصروفات التشغيل السنوية، حيث قامت في شهر سبتمبر 2018 بالتبرع بمبلغ 152,100 جنيه مصري كدفعة أولى من المبلغ المخصص.

مشروعات تحت التنفيذ

- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي بتخصيص مبلغ 5.1 مليون جنيه مصري لتمويل برنامج "الأطفال بدون فيروس سي" التابع لجمعية رعاية مرضى الكبد في مصر. كما قامت المؤسسة خلال عام 2018 بالاستثمار في زيادة عدد مراكز علاج فيروس سي في مصر وتحسين جودة الخدمات المقدمة.
- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي في شهر أغسطس 2018 بالتبرع بـ 91 ألف جنيه مصري لتغطية المرحلة الأولى من مبادرة المؤسسة لعلاج 400 طفل مصاب بفيروس التهاب الكبد الوبائي وذلك تحت إشراف المعهد القومي لأبحاث الأمراض المتوطنة والكبد. تبلغ القيمة الاجمالية للمشروع 4.1 مليون جنيه مصري .
- تعهدت مؤسسة البنك التجاري الدولي في شهر يونيو 2017 بتخصيص مبلغ 3.53 مليون جنيه مصري لشراء 40 شاشة و45 مضخة تسريب و25 مضخة حقن لوحدة رعاية الحالات المقيمة بمستشفى جامعة عين شمس. وقد قامت المؤسسة في شهر أغسطس 2018 بالتبرع بأكثر من 589 ألف جنيه مصري لتغطية المرحلة الأخيرة من المشروع.
- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي بالتبرع بأكثر من 14.4 مليون جنيه مصري لتغطية تكاليف المرحلتين الرابعة والخامسة من مشروع "مؤسسة جذور من أجل التنمية" لتمويل 264 قافلة طبية لفحص العيون بهدف توفير خدمات الكشف المجاني لعدد 158,400 طالب وطالبة في المدارس الحكومية التي تقع في المناطق الأشد احتياجاً في مصر.



- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي بالتعاون مع مؤسسة النور مغربي الخيرية ودار العيون بتجهيز قوافل طبية تضم ما يتراوح بين 25 و30 طبيباً ومرمضة ومشرف بالأدوات المتطورة والأدوية والنظارات الطبية. وقامت القوافل الطبية بإجراء اختبارات وفحوصات النظر المجانية للطلبة والطالبات مع إحالة الحالات المعقدة للمستشفيات الخاصة، علماً بأن القوافل الطبية شهدت مساهمة تطوعية كبيرة من جانب موظفي البنك.
- تبرعت مؤسسة البنك التجاري الدولي بأكثر من 105 ألف جنيه مصري على مدار عام 2018 من إجمالي المبلغ المخصص بقيمة 1.5 مليون جنيه مصري، وذلك بالشراكة مع كل من "مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية" و"مؤسسة (ستار كير) في تنفيذ مجموعة من مشروعات التنمية المجتمعية الشاملة بمحافظة سوهاج وأسيوط وقنا.
- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي في شهر يونيو 2018 بالتبرع بالجزء المتبقي بقيمة 750 ألف جنيه مصري من إجمالي المبلغ الذي تعهدت به في عام 2016 بقيمة مليون جنيه لدعم مؤسسة أهل مصر، حيث أثمرت تلك التبرعات عن تمويل تكاليف علاج 159 طفل مصاب بالحروق ممن لا تستطيع عائلاتهم التكفل بتكاليف العلاج.
- ساهمت المؤسسة بمبلغ 472 ألف جنيه مصري في أكتوبر 2018 لتغطية تكاليف المرحلة الأخيرة من مشروع إنشاء أول مركز مجهز بالكامل لتشخيص وإحالة الأطفال المصابين بالجلوكوما (زرق العين) في أسوان وفقاً لموافقة مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي في سبتمبر من عام 2015 على تخصيص مبلغ 710 ألف جنيه مصري لتمويل هذا المشروع. قام البنك التجاري الدولي بدعم مؤسسة بلدي في فحص 500 طفل وتحديد المصابين بالمرض وعلاجهم، إلى جانب إجراء 50 عملية جراحية لحالات الجلوكوما الخلقية مع تقديم التدريبات لفريق من الأطباء والممرضات بمحافظة الصعيد.
- قامت المؤسسة بالتبرع بمبلغ 323 ألف جنيه مصري لتغطية تكاليف المرحلة الأخيرة من مشروع تمويل تكاليف تجهيز مركز عظام الوجه والجمجمة التابع لمستشفى سوهاج الجامعي والتي تم الموافقة عليها من قبل مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي في أبريل عام 2014 حيث تم تخصيص مبلغ مليون جنيه مصري لتمويل هذا المشروع.
- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي بتقديم 50 تذكرة لدخول مدينة الترفيه (كيدزانيا) للأطفال الأقل حظاً. ويأتي ذلك في إطار تعاون المؤسسة مع شركائها لتنظيم زيارات متعددة (لكيدزانيا) على مدار العام بهدف تعليم وتنقيف الأطفال غير القادرين حول مختلف المهن والوظائف بطريقة سهلة وملائمة. وقد قام الأطفال بتأدية مهام الوظائف المختلفة وإنفاق عملات (الكيدزوس) وهي العملة الرسمية (لكيدزانيا) على الألعاب والأنشطة الترفيهية الأخرى.
- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي خلال عام 2018 بتنظيم 12 حملة للتبرع بالدم في عدد من فروع البنك بأنحاء الجمهورية بهدف تشجيع الموظفين والعملاء على التبرع بالدم والمساهمة في إنقاذ حياة الآلاف في مصر. وقد أثمرت حملات التبرع عن جمع 164 كيس دم وإنقاذ أكثر من 490 مريض.
- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي في شهر فبراير 2018 بدعوة جميع الموظفين وعائلاتهم للمشاركة في تعبئة أكثر من 5 آلاف حقيبة مدرسية بأدوات النظافة الشخصية، وذلك لصالح الطلبة والطالبات المستهدفين من قبل برنامج قوافل العيون.



- قام البنك بالاشتراك مع مؤسسة البنك التجاري الدولي وساقية الصاوي الثقافية بتنظيم مجموعة من ورش العمل الهادفة إلى تطوير مهارات الأطفال، حيث استمتع الأطفال المشاركون بيوم كامل من الأنشطة التعليمية والألعاب التي ساهمت في تطوير مهاراتهم الثقافية والعلمية.

ختم الشركة

الممثل القانوني



الاسم: أميرة هشام بن العرس
التوقيع: / نسيم / نسيم